جودة برامج فئات الإعاقة العقلية البسيطة في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة

متطلب تكميلي لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في التربية قسم أصول تربية

إعداد

ولاء محمد رضا حافظ أبو حسين

مدرس مساعد بكلية التربية النوعية

جامعة دمياط

تحت اشـراف

أ.د / راشد صبري القصبي

أستاذ أصول التربية

ورئيس جامعة بورسعيد

أ.د / صلاح الدين المتبولي عبد العاطي

أستاذ أصول التربية المتفرغ

كلية التربية النوعية جامعة دمياط

د / رانيا قدري مرجان

مدرس أصول التربية بكلية التربية جامعة بورسعيد

مقدمة:

تعتبر قضية المعاقين عقليا (القابلين للتعلم) من أهم القضايا الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المطروحة على ساحة الألفية الثالثة حيث إن لها أبعادا تربوية ووقائية وعلاجية ، وعلى هذا أصبح هؤلاء الأطفال بؤرة اهتمام شتى المجتمعات الدولية ، وذلك لقصور عملياتهم المعرفية التي تنعكس سلبا على أدائهم الأكاديمي عند مقارنتهم بأقرانهم العاديين ، ولذا فهم في مسيس الحاجة إلى جهد مستمر ومتواصل ورعاية شاملة ومتكاملة في شتى المؤسسات الاجتماعية سواء أكانت الأسرة أم المدرسة أم مراكز البحث العلمي أم المجتمع بشكل عام ، وذلك بهدف رعايتهم لكي يحيوا حياة طبيعية فعالة منتجة .

ويشهد العصر الحالي تحولات كثيرة ومتجددة على كل المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية؛ فالتقدم العلمي والتطور التكنولوجي المتسارع والبالغ التعقيد بصورته الراهنة هو العلامة المميزة لهذه المرحلة، وتبدو هذه التحولات بوضوح في مجالي العلم والتكنولوجيا اللذين يشهدان تقدما هائلا، مما يتطلب معه ضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية التي تهتم بالإنسان القادر على إنتاج المعرفة وتطبيقها. وقد أدى كل ذلك لأن تكون السمة الرئيسة لهذه المرحلة المنافسة المستمرة التي تتمثل أهم عناصرها في الجودة التي يعد مفهومها وإدارتها من الموضوعات التي حظيت حديثا بدرجة كبيرة من الاهتمام، حيث أصبح موضوع الجودة يمثل الشغل الشاغل لجميع الهيئات والمنظمات، وذلك بعد أن اتضح لها أن الجودة أصبحت من الأمور التي تؤثر بقوة في تقرير حاضرها ومستقبلها، بما تؤدى إليه من تحسين المنتج وخفض تكلفته، وتحقيق مستوى متميز من التنافس بين المنظمات التي تؤدى نفس الخدمة.(١)

مشكلة الدراسة:

تعد مشكلة التلاميذ ذوي الإعاقة العقلية في طريقة رعايتهم و تعليمهم إحدى القضايا الأساسية التي تواجه مجتمعنا حيث كشفت معظم الإحصاءات والدراسات العالمية عن تقديرها لنسبة ذوي الإعاقة العقلية في العالم و التي تقدر في مصر بحوالي ١٠% من المجتمع المصري منهم ٣% معاق ذهنيا . وهؤلاء يتدنى لديهم مستوى الذكاء وهم يحتاجون إلى مناهج خاصة لها أهداف تتناسب مع خصائصهم وسماتهم وقدراتهم العقلية والتعليمية وكذلك تحتاج هذه الفئة إلى مؤسسات لها طبيعة خاصة تحقق جودة في التعليم لذوي الإعاقة العقلية وتكفل لهم التأهيل الجيد للمشاركة في المجتمع وتعمل على تحسين الأداء التعليمي ولذلك أمكن للباحثة الاستفادة من بعض التجارب والاتجاهات العالمية المعاصرة في تحسين جودة البرامج التعليمية لفئات الإعاقة العقلية في مدارس التربية الفكرية والذي يحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية .

وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات التالية:

١- ما كيفية تطبيق الجودة في برامج إعداد فئات الإعاقة العقلية في ضوء بعض التجارب والاتجاهات العالمية المعاصرة ؟

٢- كيف يمكن تحسين جودة برامج إعداد فئات الإعاقة العقلية بمدارس التربية الفكرية؟

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى :

١- الاطلاع على بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة في إعداد برامج فئات الإعاقة العقلية القابلين للتعلم.

٢- وضع تصور مقترح لتحسين جودة برامج فئات الإعاقة العقلية بمدارس التربية الفكرية.

أهمية الدراسة :

ركزت الدراسة على جودة البرامج لإعداد هذه الفئة في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة كي تأتي هذه الدراسة استجابة للاتجاهات العالمية بالاهتمام بجودة البرامج وخاصة مع الفئات ذوي الإعاقة العقلية البسيطة. وتكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

١- يمكن أن تسهم هذه الدراسة فى إعداد برامج ذات جودة لفئة التلاميذ ذوي الإعاقة العقلية البسيطة.

٢- يمكن أن تسهم الدراسة في الاستفادة من جودة البرامج في بعض الدول .

منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع المعلومات والبيانات والحقائق ، ويصف ما هو كائن، ويمكن تفسيره، كما يهتم بتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع ولا يقتصر على جمع البيانات وتبويبها، وإنما يمتد إلى ما هو أبعد من ذلك لأنه يتضمن قدرا من التفسير والمقارنة. بغرض التعرف على جودة برامج إعداد فئات ذوي الإعاقة العقلية البسيطة.

١- الحدود البشرية (العينة) : تتكون عينة الدراسة الحالية من معلمي وأولياء أمور تلاميذ مدارس التربية الفكرية.

٢- الحدود الزمنية : تم تطبيق إجراءات الدراسة في العام الدراسي ٢٠١٥ / ٢٠١٦

أدوات الدراسة :

استخدمت الباحثة الأدوات التالية :

١- استبانة : قامت الباحثة بإعداد استبانة وتم تطبيقها على بعض المعلمين والمدربين والقائمين بالإشراف على فئة التلاميذ من ذوي الإعاقة العقلية البسيطة بمدارس التربية الفكرية. وذلك للتعرف على جودة البرامج والوقوف على أوجه القصور لديهم بالإضافة إلي توجيههم.

٢- مقابلة شخصية: قامت الباحثة بإعداد مقابلة شخصية لأولياء أمور تلاميذ مدارس التربية الفكرية بغرض التعرف على المشكلات والصعوبات التي تواجه التلاميذ ذوى الإعاقة العقلية البسيطة . للوقوف على أوجه القصور لتحسين جودة برامج إعداد فئات الإعاقة العقلية البسيطة.

مصطلحات الدراسة :

الجودة :

هي المطابقة لمتطلبات أو مواصفات معينة ، وجملة السمات والخصائص للمنتج أو الخدمة التي تجعله قادرا على الوفاء باحتياجات معينة.

الدراسات السابقة:

١- دراسة سري محمد رشدي (٢٠٠٤)

بعنوان: إعداد معلمي التربية الخاصة في ضوء معايير الجودة

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع إعداد معلمي التربية الخاصة في ضوء معايير الجودة ومعرفة أهم التطبيقات الحديثة في إعداده وتدريبه واستخدم الباحث المنهج الوصفي في رصد الواقع وتحليله.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- إعادة النظر في برامج إعداد و تأهيل معلمي التربية الخاصة .
- تشجيع المعلمين على حضور الدورات التدريبية في مجال تربية و تعليم ذوي الإعاقة.
- تدريب المعلمين قبل و أثناء الخدمة على التقنيات الحديثة في مجال التدريس لذوي الإعاقة.

١. جعل التدريب الميداني للتلاميذ ذوي الإعاقة بأقسام التدريبات الخاصة فصل دراسي كامل دون أن يتضمنه دراسة أي مقررات دراسية

٢- دراسة مني محمد أبو المواهب علي (٢٠١٣)

بعنوان تصور مقترح لمعايير جودة مؤسسات إعداد معلم التربية الخاصة في ضوء بعض التجارب العالمية .

استهدفت الدراسة :

١- التعرف علي ماهية وأسس التربية الخاصة وفئات ذوي الاحتياجات الخاصة .

٢- التعرف علي الإطار العام للجودة ، ومعايير الجودة (مبادئها ، أهميتها ، و مجالاتها) ومبررات الأخذ بنظام الجودة والاعتماد في مؤسسات إعداد معلم التربية الخاصة . والمواصفات الواجب توافرها لخريج مؤسسات إعداد معلم التربية الخاصة في الألفية الجديدة .

٣- الوقوف علي بعض التجارب العالمية في مجال معايير جودة مؤسسات إعداد معلم التربية الخاصة و ابراز أوجه الاستفادة منها .

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

١- معايير الجودة بمؤسسات إعداد معلم التربية الخاصة بجمهورية مصر العربية .

٢- تقديم مجموعة من المتطلبات اللازمة لتطبيق معايير الجودة بمؤسسات إعداد معلم التربية الخاصة .

٣- وضع تصور مقترح لتطبيق معايير الجودة بمؤسسات إعداد معلم التربية الخاصة .

- البيئة المدرسية لذوي الإعاقة.

الإطار النظري للدراسة

أولا : مفهوم الجودة في التعليم

تعتبر الجودة Quality بمثابة مجموعة من المعايير التي تنتقل من ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الإتقان والتميز، كما أنها ثورة إدارية جديدة وتطور فكرى شامل وثقافة جديدة، كما تؤكد على كل فرد في المؤسسة التعليمية، بحيث يكون مسئولا عنها لكي نصل بها إلى التطوير المستمر في العمليات وتحسين الأداء.

وتعرف جودة التعليم بأنها مجموع الخصائص أو السمات التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر التربية وحالتها بما في ذلك كل أبعادها: مدخلات وعمليات ومخرجات قريبة وبعيدة وتغذية راجعة وكذا التفاعلات المتواصلة التي تؤدى إلى تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة لمجتمع معين.

كما أن الجودة في التعليم لها معنيان مرتبطان: واقعي وحسى، المعنى الواقعي يعني، التزام المؤسسة التعليمية بإنجاز معايير ومؤشرات حقيقية متعارف عليها مثل: معدلات الترفيع، ومعدلات الكفاءة الداخلية الكمية ومعدلات تكلفة التعليم، أما المعنى الحسي، فيرتكز على مشاعر وأحاسيس متلقي الخدمة كالطلاب وأولياء أمورهم.

ومن هنا نجد أن الجودة في التعليم، تؤكد على ما يلي:

١- المدخلات والعمليات والمخرجات.

٢- تلبية احتياجات المجتمع ومتطلباته.

٣- تلبية رغبات المتعلمين وحاجاتهم.

٤- الاستخدام الفعال لجميع العناصر المادية والبشرية.

٥- رفع مستوى المنتج التعليمي.

٦- تطوير قدرات ومهارات المتعلمين، وتحسين مستوى تمثلهم للمعلومات.

ومن هذا المنطلق نجد أهمية الجودة في مكونات النظام التعليمي ككل من حيث:

١- الإدارة الفعالة.

٢- تميز العاملين في المؤسسة التعليمية.

٣- المتعلمين من حيث تحسين الأداء.

٤- كفاءة المعلمين في ضوء خبراتهم المهنية والعلمية والتكنولوجية.

٥- دور المحاسبية والمساءلة.

٦- توفر الموارد المادية والبشرية.

٧- المشاركة الاجتماعية الفاعلة.

٨- جودة المنهج والأنشطة التعليمية (الصفية /اللاصفية).

ويتضمن مفهوم الجودة في التعليم الدقة والإتقان والأداء المتميز والقدرة على التغيير. وهناك معيارين لتعريف الجودة في التعليم:

الأول: أن مفهوم جودة التعليم يجب أن يركز على سمعة وشهرة المؤسسة ومصادرها.

الثاني: أن مفهوم الجودة يجب أن يعزز ويقوى عن طريق تطبيق فلسفة تحسين الجودة.

ويحدد لندسي "Lindsey" مدخلين متميزين لتناول الجودة في التعليم هما:

المدخل الأول: ويطلق عليه " الإنتاج – القياس" ويتعامل مع الجودة مرادفة للأداء التنظيمي، ومن ثم فإن تناول الجودة يدور حول مفهوم قياس الموارد والمخرجات.

المدخل الثاني: يسمى "مدخل أحكام المشاركين" الذي يستند على التقييم من قبل بعض المقيمين المساهمين في التعليم، وقد تتضمن عملية التقييم بعض العناصر المرتبطة بالعمليات التربوية والمخرجات التعليمية، ومدى اعتمادها على تحقيق قيم مضافة في العملية التعليمية.

كما يقصد بالجودة التعليمية الحصول على منتج تعليمي جيد بالمؤسسات التربوية والتعليمية يتمثل في خريجي تلك المؤسسات، بالإضافة إلى إسهامها في خدمة المجتمع وتنمية البيئة وذلك من خلال تحسين مدخلات كل مؤسسة تعليمية من تلك المؤسسات التي تشمل الطالب والمعلم والهيكل الإداري والمناخ التعليمي والاجتماعي المناسب والموارد المالية ومباني ومرافق المدارس، وتحسين العمليات التعليمية التي تتضمن مصادر المعرفة ومراكز الاهتمام بالتعليم الإلكتروني، وتحسين أداء كل من الطالب والمعلم والمؤسسة التعليمية مع مراعاة تطبيق الأسس العلمية في تخطيط وتنفيذ منظومة التعليم في ضوء أهداف تربوية إجرائية، يمكن إخضاعها لمواقف تربوية وتعليمية مع الاهتمام بتقييم الأداء من خلال معايير قومية، كل ذلك يؤدى في النهاية إلى الحصول على منتج نهائي جيد يتمثل في جودة خريج كل مؤسسة وخدمة المجتمع وتنمية البيئة.

ثانيا: مؤشرات الجودة في العملية التعليمية:

وتتمثل فيما يلي :

- المؤشر الأول: أن يظهر المتعلمون تقدما نحو اكتساب الكفاءات والمهارات الأساسية التي تعزز الأهداف التربوية .
- المؤشر الثاني: تقدم المتعلمين في البرنامج التعليمي والاستمرار في إعدادهم وتدريبهم لمستويات مهارية أخري .

- **المؤشر الثالث : عملية تخطيط البرامج التي تأخذ في اعتبارها أوضاع المجتمع سكانيا وتشتق الخطة من الوظائف والاحتياجات ، والمصادر ظن والاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية المعلنة، ويراعي في عملية التخطيط الاستمرارية .**
- **المؤشر الرابع : تقديم تقارير سنوية و مالية ومدي تأثيرها في التقدم .**
- **المؤشر الخامس : إعداد برامج منهجية تدريسية لتلبي حاجات المتعلمين .**
- **المؤشر السادس : المواد التعليمية وحداثتها وجودتها .**
- **المؤشر السابع : تنسيق الخدمات التي تقدم للطلاب وعن طريقها يحدد البرنامج مباشرة احتياجات المتعلمين من الخدمات الطلابية ثم توفيرها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .**
- **المؤشر الثامن : استخدام طرق مناسبة لانتقاء المتعلمين .**
- **المؤشر التاسع : بقاء الطلاب في البرنامج لمدة كافية لتحقيق الأهداف التربوية .**
- **المؤشر العاشر : أن يحدد البرنامج بوضوح عنصرا ومقوما أساسيا وهو تنمية هيئة التدريس لتحسين كفاءاتهم .**
- **المؤشر الحادي عشر : تحسين فاعلية المعلم .**
- **المؤشر الثاني عشر : قدرة المعلم علي التكامل مع نوعيات مختلفة من الدارسين .**
- **المؤشر الثالث عشر: تفويض بعض الأنشطة الإشرافية بفاعلية ، بطريقة توفر الوقت وتضمن توزيع المسئولية .**
- **المؤشر الرابع عشر: إدارة الاختلاف ، وتفادي الأثار السلبية له وتوجيهه وجهة إيجابية.**
- **المؤشر الخامس عشر: التخطيط للعمل الإشرافي علي المستوي الإداري والمستوي الميداني مع المعلمين .**

ثالثا: الاتجاهات العالمية المعاصرة في جودة برامج إعداد فئات الإعاقة العقلية.

ومن الاتجاهات العالمية المعاصرة في جودة برامج إعداد فئات الإعاقة العقلية ما يلي:

الاتجاه الأول : تشريعات وقوانين ذوى الإعاقة:

تسن كافة الدول تشريعات تنظم من خلالها تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للمعاقين مثل قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٣٣ لعام ١٩٦٤ بشأن الضمان الإجتماعي الذى ألزم وزارة الشئون الاجتماعية بإنشاء الهيئات اللازمة لتوفير خدمات التأهيل المهني للمعاقين كما في المادة رقم (٣٢) منه ، وكذلك القانون رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ بشأن إصدار قانون العمل الذى أعطى لكل معاق تم تدريبه مهنيا الحق في قيد اسمه بمكتب العمل وألزم أصحاب الأعمال بتشغيل المعاقين مهنيا في حدود ٢% من مجموع العملين لديهم ، وهذا بخلاف الامتيازات الأخرى مثل إعفاء مصانع المعاقين من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وغيرها ، وبعد انتظار طويل صدر القانون رقم ٣٩ لعام ١٩٧٥ لجمع شتات النصوص التي تفرقت قبل صدوره في عشرات القوانين السابقة .

هذا بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية التعاون في مجال الرعاية الاجتماعية والمعاقين بين حكومتي جمهورية مصر العربية ، والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الموقعة في طرابلس بتاريخ ٢٠٠١/٥/٩.

أ- التشريعات الخاصة بالمعاقين في مصر:

لقد اهتمت مصر بقضايا المعاقين منذ فترة ليست قصيرة، وفيما يلي نورد نبذة عن أهم التشريعات والقوانين الخاصة بهم وفقا للترتيب الزمني لها:

١-قانون الضمان الاجتماعي رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٠، وذلك قبل إلغائها بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ والذي نص في المادة (٤٢) منه تحت عنوان " علاج وتدريب العجزة " على ما يلي:

" تقوم وزارة الشئون الاجتماعية بالاتفاق مع الوزرات والهيئات المختصة باتخاذ التدابير الضرورية لإنشاء وتنظيم المعاهد والمدارس اللازمة لتوفير الخدمات الخاصة لعلاج العجزة وتدريبهم وإعدادهم للعمل " ويعد هذا القانون بداية الاعتراف من جانب الدولة بأهمية تأهيل المعاقين في مصر كخدمة إيجابية لتحولهم إلى طاقات منتجة. "

٢-قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤[1]، وينص الباب الخامس منه على ما يلي:

مادة (٣٢): "تقوم وزارة الشئون الاجتماعية بإنشاء الهيئات والمعاهد اللازمة لتوفير خدمات التأهيل المهني، ويكون قبول العاجزين في تلك الهيئات والمعاهد بناء على طلب يقدم إليها مبينا فيه حالة العجز، ويتم فحص الطالب لتقرير صلاحيته للتأهيل بمعرفة لجان يصدر بتشكيلها قرار من وزير الشئون الاجتماعية، ويكون قرار هذه اللجان في ذلك نهائيا، وذلك كله دون الإخلال بأحكام قانون العمل، وقانون التأمينات الاجتماعية، وقانون التأمين الصحي".

مادة (٣٣): " تمنح المعاهد والهيئات المشار إليها في المادة السابقة شهادة للعاجز يبين بها على الأخص المهنة التي تم تأهيله لها، وتحدد البيانات الأخرى التي يجب أن تشتمل عليها هذه الشهادة بقرار من وزير العمل ، ويجب على هذه الهيئات والمعاهد تنظيم سجل لغير هؤلاء المؤهلين يشتمل على ذات البيانات الواردة بالشهادة المشار إليها".

٣-قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٦٣ لسنة ١٩٦٤م): وقد اشتمل هذا القانون على التأمين ضد الإصابة والتأمين الصحي للعمل، كما قرر مبدأ التزام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بمباشرة وتوفير الخدمات التأهيلية اللازمة بما في ذلك الأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية طبقا لما يقرره مجلس إدارتها، وذلك وفقا لما نصت عليه المادة (٢٢/٥ ، ٥٤/٩) من القانون المشار إليه".

---

١ تم إلغاء المادتين (٣٢ ، ٣٣) بموجب أحكام القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ في شأن الضمان الاجتماعي.

٤- قانون التأمين الصحي للعاملين في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤: وقد نص هذا القانون في المادة رقم (٢) منه على أن "يشتمل التأمين الصحي على العلاج والرعاية الطبية وتوفير الخدمات التأهيلية لمن يتخلف لديه عجز، وتقديم الأطراف والأجهزة التعويضية في إطار السياسة التي يضعها المجلس الأعلى للتأمين الصحي".

٥- قانون تأهيل المعوقين رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ وقد نص هذا القانون في المادة رقم (١٠) منه والمعدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢ على أن: "تخصص للمعوقين الحاصلين على شهادات التأهيل نسبة خمسة في المائة من مجموع عدد العاملين بكل وحدة من وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقطاع العام، كما تلتزم هذه الوحدات باستيفاء النسبة المشار إليها باستخدام المعوقين المقيمين بدائرة عمل كل وحدة والمسجلين بمكاتب القوى العاملة المختصة على أن يتم استكمال النسبة المقررة بالقانون خلال سنتين من تاريخ صدور هذا التعديل.

ويجوز لأي من هذه الجهات استخدام المعوقين المقيدين في مكاتب القوى العاملة مباشرة دون ترشيح منها، وتحتسب هذه التعيينات من النسبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة، ويجب في جميع الأحوال إخطار مكتب القوى العاملة المختص بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال عشرة أيام من تاريخ استلام المعوق للعمل".

وتنص المادة رقم (١٢) منه على أن " يعتبر المعوق لائقا صحيا بالنسبة إلى حالة العجز الواردة بشهادة التأهيل المنصوص عليها في هذا القانون وذلك استثناء من القواعد المنظمة لأحكام اللياقة الصحية".

وأخيرا – بعد ثورتي ٢٥ يناير ، و٣٠ يونيه صدر دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤ معبرا عن أمال وتطلعات المعاقين : وقد نص في المادة (٨٠) على أن: "يعد طفلا كل من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره، ولكل طفل الحق في اسم وأوراق ثبوتية، وتطعيم إجباري مجاني، ورعاية صحية وأسرية أو بديلة، وتغذية أساسية، ومأوى آمن، وتربية دينية، وتنمية وجدانية ومعرفية. وتكفل الدولة حقوق الأطفال ذوي الإعاقة وتأهيلهم واندماجهم في المجتمع....."

وتنص المادة (٨١) منه على أن: " تلتزم الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأقزام، صحيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وترفيهيا ورياضيا وتعليميا، وتوفير فرص العمل لهم، مع تخصيص نسبة منها لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة بهم، وممارستهم لجميع الحقوق السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين، إعمالا لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص. "

وبمراجعة القوانين الخاصة بذوي الإعاقة والتوجهات العامة التي أقرتها العديد من المنظمات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة المتخصصة، يمكن القول بأن أبرز الملامح الأساسية للقوانين المعاصرة المتعلقة بالمعوقين ما يلي:

١- الخصوصية: حيث إن هذه القوانين تقتصر على المعوقين وما يتعلق بهم كأفراد في المجتمع دون سواهم.

٢- المساواة بباقي أفراد المجتمع وتأكيد مسئولية الدولة في حماية حقوقهم والعواقب القانونية المترتبة على فشل المؤسسات الحكومية المختلفة في الوفاء بالتزاماتها.

٣- استخدام الأسلوب العلمي في كيفية تشخيصهم، ونوعية الخدمات وكيفية الحصول عليها والجهات المسؤولة عن كل خدمة. كما تشتمل على معايير واضحة للحكم على درجة كفاية تلك الخدمات والأسس القانونية التي يجب الاحتكام إليها بخصوص ذلك.

٤- الشمولية حيث تناول القانون مختلف القضايا المتعلقة بالمعوقين بدء من الوقاية من الإعاقة والتعليم والتأهيل المهني والاجتماعي والتشغيل وغير ذلك من خدمات.

كما يقصد بالشمولية عدم اكتفاء القوانين بإرساء قواعد عامة بل اشتمالها على التفاصيل الدقيقة سواء من الناحية الفنية أو القانونية.

ب - حقوق تعليم فئات الإعاقة العقلية:

يؤكد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق المعوقين على ما يلي:

١- الأشخاص المعوقون يتمتعون بكافة الحقوق المنصوص عليها في هذا الإعلان، وتمنح هذه الحقوق لجميع الأشخاص المعوقين بدون أي استثناء، وبدون تمييز أو تفرقة على أساس السلالة، أو اللون، أو الجنس (ذكر أو أنثى) أو اللغة، أو الدين، أو الآراء السياسية وغيرها، أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو حالة الثروة أو الميلاد أو أي حالة تنطبق على الشخص المعوق نفسه أو أسرته.

٢- الأشخاص المعوقون يتمتعون بالحق الطبيعي في احترام كرامتهم الإنسانية وهم يتمتعون – أيا كان سبب وطبيعة وخطورة عجزهم وعوائقهم – بالحقوق الأساسية التي يتمتع بها أقرانهم في مثل سنهم. ومن هذه الحقوق أولا وقبل كل شيء حق التمتع بحياة كريمة، عادية وكاملة بقدر الإمكان.

٣- يتمتع الأشخاص المعوقون بالحقوق: المدنية والسياسية التي يتمتع بها غيرهم من البشر.

٤- الأشخاص المعوقون يتمتعون بالتدابير التي تهدف إلى تمكينهم من الاعتماد على أنفسهم بقدر الإمكان.

٥- للأشخاص المعوقين الحق في العلاج الطبي والنفسي والوظيفي بما في ذلك تركيب الأطراف الصناعية والتعويضية والتأهيل الاجتماعي والطبي والتعليم والتدريب والتأهيل المهني والمساعدة والمشورة والتوظيف وغير ذلك من الخدمات التي تمكنهم من تنمية قدراتهم ومهاراتهم إلى أقصى حد وتسرع بعملية إدماجهم أو إعادة إدماجهم في المجتمع.

٦- للأشخاص المعوقين الحق في الضمان الاقتصادي والاجتماعي، وفى مستوى لائق من المعيشة، ولهم الحق تبعا لقدراتهم في الحصول على العمل والاحتفاظ به، وفى ممارسة مهنة مفيدة ومنتجة، كما لهم حق الانضمام إلى نقابات العمال. وللأشخاص المعوقين الحق في أن تؤخذ احتياجاتهم الخاصة بعين الاعتبار في كل مراحل التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

٧- للأشخاص المعوقين الحق في أن يقيموا مع أسرهم أو مربيهم، وأن يشاركوا في جميع الأنشطة: الاجتماعية والاقتصادية والترويحية ولا يجوز معاملة الشخص المعوق – من حيث السكنى – معاملة تنطوي على التفرقة أو كانت هذه المعاملة لصالحه. وإذا قضت الضرورة بإقامة الشخص المعوق في مؤسسة متخصصة وجب أن تكون البيئة والأحوال المعيشية فيها أقرب ما يكون إلى الحياة العادية لشخص في مثل سنه.

٨- يجب حماية الأشخاص المعوقين من كل استغلال أو معاملة تتسم بالتمييز أو الإهانة أو الازدراء.

٩- يجب تمكين الأشخاص المعوقين من الاستفادة من المساعدة القانونية، إذا كانت هذه المساعدة ضرورية لحماية أشخاصهم أو ممتلكاتهم. وإذا أقيمت الدعوى القضائية عليهم وجب أن تراعى في الإجراءات القانونية حالتهم الصحية الجسمية والعقلية.

١٠- من المفيد أن يؤخذ رأى المنظمات الخاصة بالأشخاص المعوقين في جميع الأمور المتعلقة بحقوق المعوقين.

١١- يجب إخطار الأشخاص المعوقين وأسرهم وطوائفهم بالحقوق التي يتضمنها هذا الإعلان. وذلك بكافة الوسائل المناسبة.

كذلك قامت إعلانات مواثيق الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق المعاقين وكانت تستند إلى خمسة مبادئ أساسية:

١- حقوق الإنسان العامة:

أشارت الإعلانات والمواثيق الأممية إلى ضرورة أن يتمتع المعاق بنفس الحقوق بصفة عامة، أما فيما يتعلق بحقوق المعاقين بصفة خاصة فقد أكدت الإعلانات والمواثيق الأممية والعربية على عدم اعتبار الجنس والعرق واللون واللغة والدين والأصل القومي والأصل الاجتماعي والمولد ودرجة الثروة والانتماء السياسي عوامل للتمييز.

٢- الحريات الأساسية:

أكدت الإعلانات والمواثيق العربية والأممية على ضرورة تمتع المعاق بالحقوق المدنية والسياسية التي يتمتع بها بقية أبناء بلده، مثل حقه في الزواج وفى العيش داخل أسرة أو في وسط يعوضه وأقرب ما يكون إليه، أو في التنقل داخل بلاده، وفى التكوين والعمل، والمشاركة في النشاط النقابي والسياسي للبلاد.

٣- قيم الذات الإنسانية:

أشارت العديد من البنود المصادق عليها من طرف البلدان العربية، وفى مجلس الأمم المتحدة ومن المنظمات التابعة لها على ضرورة توفير كل الظروف اللازمة لتنمية القدرات البدنية والنفسية والأخلاقية للإنسان المعاق إلى أقصى حد ممكن.

٤- العدالة الاجتماعية:

أكدت العديد من التوصيات والإعلانات العربية والأممية على وجوب حماية المعاقين من كل أنواع الاستغلال الاجتماعي والتجاوز لحقوقهم وتوفير دخل مادي كاف يضمن لهم عيشا لائقا.

٥- مبادئ السلام:

هناك بنود وتوصيات يستند إليها بصفة خاصة وواضحة ويمكن القول إن كل البنود والتوصيات المرتبطة بحقوق الإنسان العامة والحريات الأساسية وقيم الذات الإنسانية والعدالة الاجتماعية ترمى كلها إلى تحقيق السلام داخل المجتمع لأن هضم حقوق المواطنين والتمييز بين فصائل المجتمع يؤديان حتما إلى التطاحن والتنافر.

الاتجاه الثاني : الدمج:

١- تعريف الدمج

يعرف الدمج بأنه وضع التلميذ ذي الإعاقة مع التلميذ العادي داخل إطار التعليم النظامي العادي ولمدة قد تصل إلى ٥٠ % من وقت اليوم الدراسي، مع تطوير الخطة التربوية التي تقدم المتطلبات النظرية والأكاديمية والمنهج العلمي والمقرر الدراسي ووسائط التدريس التي تحقق الأهداف المرجوة من تعاون التربويين في نظامي التعليم الخاص والتعليم النظامي من أجل رعاية وتعليم ذوى الاحتياجات الخاصة بفئاتهم المختلفة في أثناء وقت الدمج في بيئة التعليم النظامي.

ولقد ظهر الدمج عقب سن القانون الأمريكي لسنة ١٩٧٥(التعليم لكل الأطفال المعاقين) The Education for All Handicapped Children ليدعم التوجه لمواجهة تحديات الإعاقة من خلال تعليم وتأهيل ذوى الإعاقة في بيئة أكثر انفتاحا على العلم المحيط.

وصممت المملكة المتحدة برنامجا يهدف لتقديم مساعدات تعليمية أفضل وأكثر جودة ودعما للمساواة وكفلا لحق ذوى الإعاقة بالتعليم في النظام العادي واعتمدت الدمج في إطار مدارسها بالتعليم الابتدائي في انجلترا كخطوة أولى لتحقيق العدالة وعدم عزل أو استبعاد أي طفل بسبب إعاقته. ولذلك يقوم الدمج على أساس مسئولية النظام التعليمي العام عن رعاية وتعليم المعاقين . وذلك عن طريق الاهتمام بعمل اختبارات تجريبية لتطوير برامج تعليمية ملائمة لدمج هؤلاء الطلاب في التعليم العام . وهكذا تتحقق ديمقراطية التعليم بأن ينال كل معاق قسطا من التعليم يتناسب مع قدراته وإمكانياته أسوة بالأطفال العاديين وتحقيقا مبدأ تكافؤ الفرص .

٢- مراحل الدمج:

إن للدمج مراحل ثلاث وهي :

أ-الدمج المادي physical space mainstreaming:

ويعني أن التلاميذ المعاقين يعتبرون حاضرين بدنيا ويحصلون بشكل واضح علي نفس التسهيلات المدرسية مثل التلاميذ غير المعاقين، أي أن التلاميذ يدخلون المدرسة نفسها ويستخدمون عديدا من تسهيلاتها في الوقت نفسه ، وقد تم عزل التلاميذ المعاقين بدرجة شديدة للتعلم في حجرات خاصة ، ولا يتم حساب وقت الدمج علي حساب الجانب البدني حيث يوجد بعض التفاعل في المبني ككل. كما أن بعض التلاميذ قد يكونوا غير قادرين في الاندماج في الحياة الاجتماعية بسهولة ولكن توجد لدي كل من التلاميذ ومدرسيهم وآبائهم فرص رعاية التلميذ المعاق يوميا ليتعلموا أنهم مواطنون في نفس العالم وغالبا ما يتفاعلون في المجالات الحياتية. ويوجد عدد صغير من التلاميذ المعاقين قادرون علي المشاركة في المدرسة علي هذا المستوي من الدمج فقط . ولا يعتبر الدمج المادي (المكاني) مكسبا دائما للتلاميذ إلا إذا قامت جهود لتوفير دمج اجتماعي وتربوي أيضا.

ب- الدمج الاجتماعي social interaction mainstreaming:

يعد الدمج الاجتماعي أبسط انواع الدمج حيث لا يشارك الطالب ذوي الاحتياجات الخاصة نظيره العادي في الدراسة داخل الفصل الدراسي وانما يقتصر علي دمجه في الانشطة التربوية المختلفة مثل (التربية الرياضية، التربية الفنية، أوقات الفسح ، الجماعات المدرسية والرحلات، وغيرها) ويعتبر الدمج الاجتماعي خطوة تتجاوز الاشتراك في التسهيلات، بل إنه يتطلب التفاعل الاجتماعي الذي يقوم به في العادة العاملون بالمدرسة وهذا يعني أن المعلمين والمديرين والمساعدين والآباء يخططون ويراقبون اختلاط التلاميذ المعاقين بالآخرين بأساليب تشجع الإدراك المتبادل والتفاعل بينهم. وأن يتعارف التلاميذ كأشخاص ويرتبطون بعلاقات شخصية واجتماعية . ويعتبر المجال البدني للدمج ضروريا للدمج الاجتماعي ، ويمكن للتلاميذ أن ينتفعوا من مساعدة المعلمين وزملائهم في الجانب الاجتماعي من الدمج .

ج- الدمج التربوي: Educational mainstreaming

يتم بناؤه على أساس الدمج المادي وبدعم الدمج الاجتماعي حيث إن التلاميذ المعاقين وغيرهم يتلقون تعليما موحدا في المواد نفسها .

٣- أشكال الدمج :

تختلف أساليب دمج المعاقين من بلد إلى آخر حسب إمكانيات كل منها، وحسب نوع الإعاقة ودرجتها ، بحيث يمتد من مجرد وضع المعاقين في فصل ملحق خاص بالمدرسة العادية إلى دمجهم دمجا كاملا في الفصل الدراسي العادي مع إمدادهم بما يلزمهم من خدمات خاصة ويعد هذا تصنيفا آخر لمراحل الدمج وأنواعه.

يوجد أربعة أشكال للدمج هي:

أ – الفصول الخاصة (الدمج المكاني): حيث يلتحق التلميذ بفصل خاص بالمعاقين ملحق بالمدرسة العادية ، مع إتاحة الفرصة أمامه للتعامل مع أقرانه غير المعاقين بالمدرسة أطول فترة ممكنة في اليوم الدراسي أثناء الفسح وفترات الراحة والحفلات والرحلات.

ب – حجرة المصادر (الدمج الجزئي): حيث يوضع التلميذ المعاق في الفصل الدراسي العادي، ويتلقى مساعدة خاصة بصورة فردية في حجرة خاصة ملحقة بالمدرسة حسب جدول يومي ثابت، وعادة ما يعمل في هذه الحجرة معلم أو أكثر من معلمي التربية الخاصة أعدوا خصيصا للعمل مع المعاقين .

ج– الخدمات الخاصة (الدمج الجزئي) : حيث يلحق التلميذ المعاق في الفصل الدراسي العادي مع تلقيه مساعدة خاصة من وقت لآخر – بصورة غير منتظمة – في مجالات معينة مثل القراءة أو الكتابة أو الحساب..... وغالبا ما يقدم هذه المساعدة معلم تربية خاصة متنقل يزور المدرسة مرتين أو ثلاث مرات أسبوعيا.

د– المساعدة داخل الفصل (الدمج الكلى):

حيث يلحق التلميذ المعاق في الفصل الدراسي العادي، مع تقديم الخدمات اللازمة له داخل الفصل، وتتضمن هذه الخدمات استخدام الوسائل التعليمية أو الأجهزة التعويضية أو الدروس الخصوصية ، وقد يقوم بهذه الخدمات معلم متنقل (متجول) أو معلم الفصل العادي بمساعدة المعلم المتنقل أو المعلم الاستشاري.

٤– نماذج الدمج :

إن أكثر النماذج انتشارا بمؤسسات الفئات الخاصة في ظل نظام الدمج ما يلي:

أ– المدرسة الجامعة: حيث تخدم جميع التلاميذ داخل المجتمع ، وتحقق المشاركة الكاملة بين التلاميذ ذوى الإعاقة والعاديين، ويتم تنظيم العملية التعليمية في ضوء حاجات ذوى الإعاقة ، ومعدلات تعليمهم.

ب–تكامل المدارس الخاصة والمدارس العادية: في هذا النموذج تتاح للتلاميذ ذوى الإعاقة قضاء بعض الوقت في مدارس التربية الخاصة بجانب تعليمهم في المدارس العادية ، وتقوم المدارس الخاصة مقام مركز المصادر حيث تقدم المعلومات والمشورة للمدارس العادية (الدمج الجزئي) .

ج– المدارس العادية مع تقديم خدمات مساندة: في هذا النموذج تتاح للتلاميذ ذوى الإعاقة التواجد مع أقرانهم العاديين في تكامل تام في المكان والخدمات ، مع تقديم خدمات خاصة للتلاميذ ذوى الإعاقة بواسطة معلم التربية الخاصة ، وهو ما يطلق عليه الدمج الكلي .

العوامل التي يتوقف عليها نجاح نظام الدمج:

أولا : قبول المجتمع خارج المدرسة بفكرة ونظام الدمج:يعد قبول المجتمع خارج المدرسة بما في ذلك أوليا أمور التلاميذ العاديين وذوي الإعاقة ، وأفراد المجتمع ، والهيئات والمنظمات الخاصة لفكرة الدمج من أهم العوامل التي تشجع وتزيد من نجاح نظام الدمج ، وتعد الأسرة من أولي الفئات التي يجب أن تقتنع بفكرة ونظام الدمج.

ثانيا : المعلم: الدمج يفضل فيه الأخذ بمبدأ التدريس التعاوني (التضافرى) Co- teaching بمعني أن يكون هناك تضافر وتعاون بين معلم التعليم العام ومعلم التربية الخاصة، والرجوع إلي المستشارين التربويين في مجال التعليم العام والتربية الخاصة.

ثالثا: المنهج المدرسي: هو المنهج الدراسي بكل عناصره الأهداف ، والمحتوي ، واستراتيجيات التعلم ، ومصادر التعلم والتقويم ، ونلقي الضوء علي هذه العناصر وذلك على النحو التالي:

الأهداف : وهي أهداف المقررات التعليمية الأساسية وفقا لمعايير التعليم القومية الموضوعية وبصورة تساعد علي الأداء والممارسة من جانب كل التلاميذ سواء كانوا عاديين أم ذوي إعاقة وتنمية الجوانب الأدائية والمهنية لديهم ، ومن ثم يجب أن يراعي تلك الجوانب أثناء صياغة الأهداف التعليمية.

المحتوي: معظم التلاميذ ذوي الإعاقة لا يستفيدون من البيئة الخارجية ، ولذلك يجب التركيز علي حضور الأشياء الحية الواقعية الموجودة في الطبيعة لكي يساعدهم المعلم علي اكتسابها وملامستها والعمل معها .

طرق التدريس: يجب التركيز علي أساليب واستراتيجيات أثبتت فعاليتها كأساليب واستراتيجيات التعلم النشط التي تتخذ من المتعلم محورا لها ، وضرورة توفير مواقف التعلم من خلال الخبرة المباشرة ووضح كارن وباس أن علي المعلمين مراعاة بعض مبادئ التدريس كالتغذية الراجعة الفورية ، والتعزيز الاجتماعي ، والتكرار والمراجعة من آن لآخر لضمان إتقان التعلم . وتدريب التلاميذ علي استخدام الأدوات وممارسة الأنشطة بأنفسهم واستخدام خرائط المفاهيم ، والرسوم البيانية ، والصور التوضيحية والأشياء الحية مع استراتيجيات التعلم التعاوني عند التدريس في ظل نظام الدمج .

مصادر التعلم: وذلك باستخدام كل الأشياء المادية أثناء التعلم خاصة التي توفر الخبرات المباشرة إلي استخدام الكمبيوتر مع تنوع البرامج المقدمة من خلاله.

التقويم : يستخدم التقويم البنائي (التكويني) لملاحظة تقدم التلاميذ ومدى استيعابهم لأفكار وخبرات الدرس ، ويفضل استخدام الأسئلة الشفوية ،والتعيينات ، والإكثار من الصور والأشياء المادية عند تقويم التلاميذ ذوى الإعاقة .

رابعا : احتواء أولياء الأمور في تعليم أبنائهم : يجب اللقاء بين المعلم وأولياء الأمور بصورة غير رسمية خارج المدرسة وزيارة الأب للمدرسة ، والمكالمات التليفونية ، وكتابة مذكرات من قبل المعلمين إلى أولياء الأمور إما في حقيبة التلميذ أو بالبريد العادي أو الإلكتروني وزيارة المعلم لأسرة التلميذ

متطلبات الدمج :

أكد عديد من الدراسات على أن عملية الدمج لكى تتم بنجاح يجب أن تتوافر فيها مجموعة من المتطلبات ومن أهمها :

أ – انتقاء الأطفال الصالحين للدمج :

يجب انتقاء التلاميذ ذوى الإعاقة المناسبين لعملية الدمج ، وهناك شروطا يجب أن تتوافر في التلاميذ القابلين للدمج وهى :

– ألا تكون إعاقته من الدرجة الشديدة، وألا تكون لديه إعاقات متعددة.

– أن تكون لديه القدرة على التعلم في مجموعات كبيرة جنبا إلى جنب مع الطفل غير المعاق.

– أن يكون الطفل المعاق قادر على الاعتماد على نفسه في قضاء حاجاته وأن يكون من نفس المرحلة العمرية للتلاميذ غير المعاقين .

ب – إعداد وتهيئة الأسرة :

نجاح عملية الدمج تتطلب إشراك الأسرة في تحديد فلسفة الدمج، فضلا عن مشاركتهم في جميع القرارات التى تؤثر في البرامج التعليمية لتلاميذهم وإقناعهم بأن غرفة الدراسة العادية أفضل مكان لتربية وتعليم أبنائهم المعاقين مع إجراء بعض التعديلات وتوفير الخدمات المناسبة مما يساعد في تنفيذ ممارسات الدمج بسلاسة ويسر.

ج – إعداد معلمي التربية الخاصة :

قبل تنفيذ برامج الدمج يجب توافر مجموعة من المعلمين ذوى الخبرة في تعليم ذوى الإعاقة ، وإعدادهم إعدادا مناسبا للتعامل مع للمعاقين وغير المعاقين ، ومعرفة كيفية إجراء ما يلزم من تعديلات في طرق التدريس لمواجهة الاحتياجات الخاصة للمعاقين في الفصل العادي إلى جانب معرفة أساليب توعية وإرشاد التلاميذ غير المعاقين بما يساعدهم على التعامل مع أقرانهم المعاقين.

د– إعداد القائمين على التربية :

يجب تغيير اتجاهات كل من يتصل بالعملية التربوية من مدرسين ونظار وموجهين وعمال ، وتهيئتهم لفهم الهدف من عملية الدمج ،وكيفية تحقيق المدرسة أهدافها في تربية المعاقين بحيث يستطيعوا الإسهام بصورة إيجابية في إنجاح إدماجهم في التعليم وإعدادهم للاندماج في المجتمع

هـ – التربية المبكرة للطفل المعاق :

إن الدمج المدرسي للتلاميذ المعاقين لابد وأن تسبقه تربية مبكرة في الأسرة لمساعدته على أداء بعض الوظائف الأساسية للحياة مثل الكلام والحركة والتنقل ومعرفة خصائص الأشياء بصفة طبيعية.

و – إعداد المناهج والبرامج التربوية الخاصة :

من متطلبات الدمج ضرورة إعداد المناهج الدراسية والبرامج التربوية المناسبة التى تتيح للمعاقين فرصة التعلم والتنمية للمهارات الشخصية والاجتماعية التربية ومهارات الحياة اليومية إلى أقصى قدر تؤهلهم له إمكاناتهم وقدراتهم بما يساعدهم على التوافق الاجتماعي داخل المدرسة وخارجها.

كما يجب أن تتيح هذه البرامج الفرص المناسبة لتعامل التلاميذ المعاقين مع أقرانهم العاديين بصورة تؤدى إلى تقلبهم لبعضهم البعض.

ز – إعداد وتهيئة التلاميذ :

يجب تقديم حصص محددة للتلاميذ غير المعاقين توضح لهم مفهوم عملية الدمج ولا بد أن تتوافر لهم الفرصة لمناقشة أسئلتهم ومخاوفهم واهتماماتهم، ومن حقهم معرفة كيف ، ومتى، ولماذا يتعين عليهم أن يساعدوا رفاقهم المعاقين.

أما بالنسبة لذوى الإعاقة، فهم يحتاجون إلى أن يتعرفوا على التفسيرات والمسئوليات الجديدة المترتبة على عملية الدمج وأن يتوفر لهم الوقت الكافي للتكيف والتوافق مع هذه التغيرات لإعدادهم لبيئة الفصل العادي .

ح – التعرف على الاحتياجات التعليمية :

أول متطلبات الدمج التعرف على الإحتياجات التعليمية الخاصة للتلاميذ بصفة عامة والمعاقين بصفة خاصة حتى يمكن إعداد البرامج التربوية المناسبة لمواجهتها من الناحية الأكاديمية والاجتماعية والنفسية في الفصول العادية، حيث إن لكل طفل معاق قدراته العقلية وإمكاناته الجسمية العادية وحاجاته النفسية، والاجتماعية الفريدة التى قد تختلف كثيرا عن غيره من المعاقين، ومن ثم فإن مجرد وضعة في المدارس العادية ليس كافيا لتحقيق إدماجه فقد يؤدى إلى تلبية حاجاته الاجتماعية، ولكنه لا يفي بالضرورة بحاجاته التعليمية.

عناصر الدمج :

إن عملية الدمج تعتمد على عدة عناصر أساسية لا غنى عنها وهى (التلميذ وزملاؤه في الفصل، والمعلم ، والمدرب ، والوالدان ، والأسرة ، والإدارة المدرسية، والمؤسسة ، والكوادر البشرية، والبيئة المحلية ، ومصادر المجتمع المختلفة) والشكل التالي يوضح عناصر عملية الدمج .

ولقد صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٥ بشأن قبول التلاميذ ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم العام ونص في المادة رقم (١) على أن :

" يطبق نظام الدمج للتلاميذ ذوي الإعاقة البسيطة بالفصول النظامية بمدارس التعليم العام الحكومية، والمدارس الخاصة، ومدارس التعليم المجتمعي، ومدارس الفرصة الثانية، والمدارس الرسمية للغات، والمدارس التي تدرس مناهج خاصة في جميع مراحل التعليم قبل الجامعي ومرحلة رياض

الأطفال. وبما يختاره ولي أمر الطفل ذي الإعاقة في إلحاق طفله بمدرسة دامجة أو مدرسة تربية خاصة، وتلتزم المدارس التي تطبق هذا النظام بالإعلان عنه داخل وخارج المدرسة".

كما نص في المادة الثانية على أن : "يتم قبول الطفل ذي الإعاقة البسيطة الذي يطبق عليه النظام المشار إليه في المادة رقم (١) من هذا القرار على النحو التالي:

(أ) بالنسبة للإعاقة البصرية: يتم قبول جميع درجات الإعاقة البصرية (المكفوفين – ضعاف البصر).

(ب) الإعاقة الحركية: يتم قبول جميع درجات الإعاقة، بما فيها الشلل الدماغي، (ما عدا الحالات الحادة والشديدة منها).

(ج) بالنسبة للإعاقة السمعية: يشترط للقبول ألا يزيد مقياس السمع على (٧٠) ديسبل باستخدام المعينات السمعية مثل: (سماعة الأذن الشخصية أو حالات زارعي جهاز قوقعة الأذن).

(د) بالنسبة للإعاقة الذهنية: وتشتمل على (الإعاقة الذهنية البسيطة – بطء التعلم – سمات التوحد) ويشترط للقبول ألا تقل درجة الذكاء عن (٦٥) ولا تزيد عن (٨٤) باستخدام مقياس ستانفورد – بينيه (الصورة الرابعة أو الخامسة) مع مراعاة الصفحة النفسية، وبما يتوافق مع نتائج مقياس السلوك التكيفي المناسب للدمج الكلي.

(هـ) يشترط ألا تكون الإعاقة مزدوجة بالنسبة لأي من الإعاقة البصرية أو السمعية أو الذهنية مثل: (الإعاقة البصرية والسمعية، أو الإعاقة البصرية والذهنية، أو الإعاقة السمعية والذهنية).

الاتجاه الثالث: تطبيق التكنولوجيا في برامج فئات الإعاقة العقلية :

أشار العديد من الباحثين إلي فعالية استخدام التكنولوجيا لتعزيز التعلم لكل التلاميذ . وربما يتطلب التلاميذ من ذوي الإعاقة تعديلات متنوعة لضمان نجاحهم في المدرسة . واستخدام التكنولوجية لمساعدة التلاميذ لتحقيق نجاح أكبر في الفصل ومن بين هذه الأنظمة ، برنامج الكتابة وقراءة المجلات ، الحواسيب الناطقة ، نظام تعريف الكلام أو الحديث ، التدقيق الإملائي والبريد الالكتروني وتظهر الأقراص المرنة التعليمية أكثر استقلالية واستجابة للنجاح الأكاديمي للتلاميذ من ذوي صعوبات التعلم ومساعدة التلاميذ الآخرين في التعامل مع الصعوبات الأكاديمية .

أ- الحاسب الآلي والمعاقين عقليا:

بدأ الاهتمام بالتعليم المبرمج للمعاقين عقليا في الستينات. بعد أن تبين من دراسات كثيرة أنهم يتعلمون بسرعة إذا ما أعدت مناهج الدراسة إعدادا جيدا، وبرمجت بدقة وعناية. ويمكن استخدام بعض الوسائل لزيادة فاعلية المعاق عقليا في مواقف التعلم من خلال جذب انتباهه ، واستخدام حواسه في تعلم الدرس. وقد أشارت الدراسات إلى أن المعاق عقليا يتعلم بسرعة أكبر إذا أعدت مناهج الدراسة من خلال التعليم المبرمج أسرع من الطريق العادية ، وذهب بارسونز (Parsons) إلى إمكانية تعليم كل معوق يستطيع مسك القلم وكتابة اسمه بعض الكلمات البسيطة المبرمجة.

ويقصد بالتعلم بمساعدة الحاسب أن بإمكان الحاسب تقديم دروس تعليمية مفردة إلى الطلاب مباشرة حيث يحدث التفاعل بين هؤلاء الطلاب والبرامج التعليمية التي يقدمها الحاسب . ويتعلم الطالب بواسطة الحاسب وفق نماذج التعلم الذاتي ، ويؤثر في ذلك طبيعة البرنامج المدروس وأسلوب التعلم الذى يعتمده الدارس في تعلمه.

ويسهم الكمبيوتر بشكل فعال في تعليم وتدريب وتأهيل المعاقين عقليا عندما يقدم التعلم لهم في خطوات صغيرة ذات تتابع جيد ، ويسمح لهم بممارسة التعلم من خلال التصميم الدقيق للبرامج البسيطة التي تتمشي مع إمكانات وقدرات المعاقين عقليا ، وعلي هذا يلعب الكمبيوتر دورا فعالا في تحسين الأداء الأكاديمي لدي المعاقين عقليا لما يتميز به من القدرة علي جذب انتباههم ، وإثارة تفكيرهم من خلال وسائله المتعددة التي تلعب دورا فعالا في تحسين أدائهم الأكاديمي من جانب ، وتتمشي مع مستوياتهم وقدراتهم من جانب آخر .

وتوجد بعض المزايا لتعليم المعاقين عقليا باستخدام الكمبيوتر كوسيط تعليمي منه ما يلي :

- إعطاء المعاق عقليا فرصة كي يتحكم في الموقف التعليمي ويسيطر عليه (السيطرة علي البيئة) .
- يتطلب من المعاق عقليا المشاركة في عملية التعلم .
- الممارسة والتكرار طريقتان جوهريتان في تعليمه مفاهيم جديدة و مفيدة .
- التدريب الفردي يعطي المعاق عقليا القدرة علي التحكم ، الإسراع ، الإثراء.
- ينمي انتباه المعاق عقليا و إدراكه البصري من خلال تقنيات الصوت والصورة .
- يتواءم مع قدرات المعاقين عقليا من خلال فترات الراحة التي يمنحها لهم علي حسب إمكاناتهم ومستوياتهم .
- يحسن من أداء الأطفال المعاقين عقليا التحصيلي ويستثير دافعيتهم للتعلم .
- يعطي الطفل المعاق عقليا الثقة بالنفس .
- يدرب الأطفال المعاقين عقليا علي المناشط اليومية .
- يحسن من ادراكهم السمعي والذاكرة السمعية .
- يحسن من ادراكهم البصري والذاكرة البصرية .
- تدريب الطفل المعاق عقليا علي التهيؤ للقراءة الكتابة .
- تدريب الطفل المعاق عقليا على تنمية الإنتباه السمعي والبصري .
- تدريب الطفل المعاق عقليا علي تنمية لغة الوصف .
- تدريب الطفل المعاق عقليا علي طرح الأسئلة (حب الاستطلاع) .
- تدريب الطفل المعاق عقليا علي القيام ببعض الأدوار الاجتماعية .
- تدريب الطفل المعاق عقليا علي معرفة أهم الأماكن المشهورة في محافظته وكيفية الاستفادة منها (مكتب البريد – المستشفى .....إلخ) .

- تدريب الطفل المعاق عقليا علي معرفة أهم السلوكيات الصحية السليمة .
- تدريب الطفل المعاق عقليا علي أهم المبادئ الأخلاقية والدينية السمحة .
- تدريب الطفل المعاق عقليا علي التفاعل الاجتماعي وتنمية المهارات الاجتماعية .

فوائد الحاسب الآلي للتلاميذ ذوي الإعاقة العقلية :

١. تمكن التلاميذ من إتقان مهارات جديدة وفق نماذج تعليمية دون أخطاء .
٢. تعمل علي تدعيم التعليم السابق ، فهي تعزز ثقة الطالب بنفسه .
٣. الألعاب المحوسبة ذات تأثير تعزيزي قوي .
٤. للكمبيوتر فوائد علي صعيد استثارة دافعية التلميذ ، وتطوير المهارات الحركية الدقيقة لديه، وقيامه بدور نشط في العملية التعليمية .

ولقد قدم التدخل التكنولوجي حلولا فعالة لتوفير فرص أفضل لتعليم ذوى الإعاقة عن طريق الاستعانة بالوسائل المعينة ، والأجهزة التعويضية والعديد من البرمجيات التي تلائم ذوى الإعاقة وتساعدهم على اختلاف قدراتهم .

رابعا : مقترحات لتحسين جودة برامج فئات الإعاقة العقلية بمدارس التربية الفكرية:

- ينبغي أن ترتبط المادة الدراسية ببيئة التلميذ .
- ينبغي أن تكون البرامج مناسبة وملائمة للعمر العقلي لفئات الإعاقة العقلية .
- تنوع الأنشطة التربوية والتعليمية والترفيهية في برامج فئات الإعاقة العقلية .
- استخدام الوسائل التعليمية التكنولوجية لجذب انتباه التلاميذ واكتسابهم الخبرات.
- تطبيق دمج فئات الإعاقة العقلية البسيطة بالمدارس العادية مع تطوير البرامج المخصصة لهم لكى تتناسب مع قدراتهم ولتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية .
- توفير الدعم المادي لمدارس التربية الفكرية لتلبية احتياجات ذوى الإعاقة العقلية من متطلبات تربوية وتعليمية ونفسية وصحية ورياضية .

ولذلك فإنه من الضروري التغيير والتطوير لهذه المؤسسات التعليمية بشكل يجعلها تحقق الجودة في جميع الجوانب المتعلقة بالخدمة التعليمية المقدمة لذوى الإعاقة على كافة مستويات النظام التعليمي بما يكفل لهم التأهيل الجيد للمشاركة في تنمية المجتمع ، وذلك التأهيل الذى يدعمه تحقيق معايير ومؤشرات الجودة التي تعتمد على تحسين بيئات التعلم والتعامل مع الفروق الفردية في تعليم وتأهيل قدرات ذوى الإعاقة .

نتائج الدراسة الميدانية :

ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية توصلت الدراسة إلي:

١- عدم كفاية الدورات التدريبية لمديري وموجهي ومعلمي التربية الفكرية . وينبغي إعداد برامج تدريب ذات أهمية بحيث تشمل مديري مدارس الإعاقة العقلية وكذلك المعلمين و

الموجهين و قياس نتائج هذه البرامج بما يتمشى مع تحقيق الجودة وتطوير التنمية المهنية الفعالة لجميع معلمي التربية الخاصة .

٢- عدم ملائمة البناء المدرسي لفئات الإعاقة العقلية بمدارس التربية الفكرية من حيث المساحة والارتفاع وحجرات الأنشطة .وينبغي تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في مدارس الفئات الخاصة في الريف و الحضر و المناطق الأكثر حرمانا .

٣- عدم الاستخدام الأمثل للوسائل التعليمية الحديثة والمتمثلة في الوسائل التكنولوجية . لذا ينبغي الاستفادة من التقنيات و الوسائل السمعية و البصرية الحديثة بما يتناسب مع البيئات التعليمية المختلفة .

٤- عزل التلاميذ ذوى الإعاقة العقلية البسيطة بمدارس التربية الفكرية وعدم دمجهم بالمدارس العادية سواء كان دمج كليا أو جزئيا . ولذلك ينبغي تطوير المناهج التعليمية في حالة تطبيق نموذج الدمج للتلاميذ المعاقين بحيث تصبح من المرونة في تحقيق أهداف دمج المعاقين عقليا .

توصيات الدراسة :

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة الميدانية توصي الدراسة بالتوصيات التالية:

١. إقامة الدورات التدريبية المهنية للمديرين والمعلمين بصفة مستمرة لتحسن جودة برامج فئات الإعاقة العقلية بمدارس التربية الفكرية .

٢. زيادة الاهتمام من قبل وزارة التربية والتعليم بمدارس التربية الفكرية وذلك من خلال الإشراف والمتابعة لتحديد احتياجات هذه المدارس سواء من إمكانات بشرية أو مادية وتمويلها تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

٣. توظيف واستثمار كل الإمكانات المتاحة من الوسائل التعليمية التكنولوجية لتحسين جودة البرامج التعليمية لفئات الإعاقة العقلية بمدارس التربية الفكرية.

٤. دمج فئات الإعاقة العقلية البسيطة بالمدارس العادية مع إعداد برامج لهم تتناسب مع قدراتهم العقلية، وتؤهلهم للتعامل مع الآخرين والتفاعل في المجتمع المحيط بهم.

المراجع

المراجع العربية:

١- الهلالي الشربيني الهلالي: الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي، المنصورة، المكتبة العصرية ،٢٠٠٩، ص ٥.

٢- جابر عبد الحميد ، أحمد خيري كاظم : مناهج البحث في التربية وعلم النفس ، القاهرة ، دار النهضة للطباعة والنشر ، ١٩٩٦ ، ص ١٣٤ .

٣- حسن حسين البيلاوي ، رشدي أحمد طعيمة : الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد "الأسس والتطبيقات "، ط٢ ، عمان ، دار المسيرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٢ .

٤- سري محمد رشدي : إعداد معلم التربية الخاصة في ضوء معايير الجودة ، المؤتمر العلمي العاشر ، البحث التربوي في الوطن العربي " رؤي مستقبلية " ، كلية التربية ، جامعة الفيوم ٢٠-٢١ ابريل ، ٢٠٠٤.

٥- مني محمد أبو المواهب علي : " تصور مقترح لمعايير جودة مؤسسات إعداد معلم التربية الخاصة في ضوء بعض التجارب العالمية"، رسالة دكتوراه ، كلية التربية قسم أصول التربية ، جامعة المنيا، ٢٠١٣ .

٦- عيد أبو المعاطي الدسوقي: جودة واعتماد مؤسسات التعليم (الواقع ومتطلبات المستقبل)، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث ،٢٠١٠، ص ١٩.

٧- نبيل سعد خليل: إدارة الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في المؤسسات التربوية، القاهرة، دار الفجر، ٢٠١١، ص ٢٨-٢٩ .

٨- السيد سلامة الخميسي: أوراق تربوية معاصرة، ج ١، دمياط، مكتبة نانسي، ٢٠١٠، ص ١٩٥.

٩- سلامة عبد العظيم حسين: الجودة الشاملة والاعتماد التربوي، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨، ص ١٩-٢٥.

١٠- عبد الرازق بن أحمد ظفر : معايير جودة الاصالة المعاصرة للعاصر التربوية ، ندوة مناهج التعليم العام " نحو رؤية مستقبلية لمسار التعليم العام في العالم الإسلامي و مجتمعات الأقلية المسلمة "، رابطة العالم الإسلامي بالتعاون مع وزارة التعليم العام السودانية ، السودان ، ابريل ٢٠٠٦ ، ص ١٥ .

١١- هبه عاطف السيد محمود عوض : "دور الجمعيات الأهلية في تفعيل حماية حقوق المعاقين" (دراسة ميدانية على الأطفال ذوى الإعاقة بمحافظة الدقهلية)، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع ، جامعة المنصورة، ٢٠١٤ ، ص ٢٥٤ .

١٢- ماجدة السيد عبيد : تأهيل المعاقين ، ط٤ ، عمان ، دار صفاء ، ، ٢٠١٢ ، ص ٢٥٦.
١٣- الجريدة الرسمية – العدد ٣ مكرر (أ) في ١٨ يناير سنة ٢٠١٤ .
١٤- مصطفى نوري القمش، خليل عبد الرحمن المعايطة: سيكولوجية الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة مقدمة في التربية الخاصة ، ط٦ ،عمان ، دار المسيرة ، ٢٠١٤، ص ٣٤٠ .
١٥- على سليمان: "الحقوق الإنسانية والاجتماعية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة"، المؤتمر الدولي السادس: " تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة " رصد الواقع واستشراف المستقبل ، مجلة العلوم التربوية ،(المجلد الأول) ، في الفترة من ١٦-١٧ يوليو ٢٠٠٨ م ، ص ٢٠٥ -٢٠٧.
١٦- وليد السيد أحمد خليفة، مراد على عيسى : الاتجاهات الحديثة في مجال التربية الخاصة (التخلف العقلي)، الإسكندرية، دار الوفاء، ٢٠٠٦،ص ٥٢ .
١٧- ديان برادلي ، مارجريت سيزر، ديان سوتلك ، ترجمة زيدان السرطاوي وآخرون: الدمج الشامل لذوي الإحتياجات الخاصة "مفهومه و خليفته النظرية" ، الإمارات العربية المتحدة ، العين ، دار الكتاب الجامعي،٢٠٠٢، ص ٢٥ .
١٨- لولوه حمادة : الدمج الشامل لذوي الفئات الخاصة متطلباته و أشغاله و نتائجه ، اللجنة الوطنية الكويتية ، ورقة عمل مقدمة إلي الورشة الإقليمية العاملة في مجال تعليم الفئات ذوي الإحتياجات الخاصة بالكويت (٩ - ١٢) ديسمبر ، ٢٠٠٧، ص ٥ .
١٩- مجدى عزيز: مناهج تعليم ذوى الاحتياجات الخاصة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ، ٢٠٠٢.
٢٠- محمد حسنين العجمي :استراتيجية الدمج لتربية المعاقين بجمهورية مصر العربية . لماذا ؟ و كيف ؟ المؤتمر السنوي بكلية التربية بالمنصورة بعنوان نحو رعاية نفسية و تربوية لذوي الإحتياجات الخاصة ،٥-٤ ابريل ٢٠٠٠، ص ٣٠٢ – ٣٤٤ .
٢١- حسين بشير محمود :" تعليم ودمج الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة في مدارس التعليم العام" ، المؤتمر الدولي السادس : تأهيل ذوى الاحتياجات الخاصة ، رصد الواقع واستشراف المستقبل في الفترة من ١٦- ١٧ يوليو ٢٠٠٨، المجلد الأول ، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة ، ص ٢٢٣ .
٢٢- محمد حسنين العجمي ، محمد مجاهد : " متطلبات تفعيل استراتيجية دمج المعوقين مع أقرانهم العاديين بمدارس الحلقة الأولي من التعليم الأساسي بمحافظة الدقهلية" ، مؤتمر التربية الخاصة في القرن الحادي و العشرين تحديات الواقع وآفاق المستقبل، كلية التربية، جامعة المنيا ، في الفترة من (٧-٨) مايو، ٢٠٠٢،،ص ٣١٥- ٣٢٧.
٢٣- عبد العزيز السيد الشخص : اضطرابات النطق والكلام خلفيتها تشخيصها أنواعها علاجها ، الرياض ، مكتبة الصفحات الذهبية ، ١٩٩٧ ، ص ٢٠٧ .

٢٤- فاروق محمد صادق : من الدمج إلي التآلف و الاستيعاب الكامل ، تجارب و خبرات عالمية في دمج المعوقين في المدارس و المجتمع ، وتوصيات إلي الدول العربية ، المؤتمر القومي السابع لاتحاد هيئات رعاية الفئات الخاصة و المعوقين، ع ١ ، المجلد الأول ،القاهرة ، ١٩٩٨ ، ٨-١٠ ديسمبر ، ص ٢٦٨ – ٢٦٩ .

٢٥- الوقائع المصرية – العدد ٤٩ – ٢ مارس سنة ٢٠١٥ .

٢٦- سالي كوكس مايبري، برندا بلسون لازاروس، ترجمة أسماء عبد الله العطية ، موسى عبد المجيد محمد : تعليم التلاميذ ذوى الاحتياجات الخاصة في فصول القرن الحادى والعشرين، الاسكندرية ، مركز التطوير التربوي ، ٢٠٠٨، ص ١٠٦ .

٢٧- خولة أحمد يحي ، ماجدة السيد عبيد :أنشطة للأطفال العاديين ولذوي الاحتياجات الخاصة في مرحلة ما قبل المدرسة ، عمان ، دار المسيرة ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٠٧ .

المراجع الأجنبية:

1- **Welntraub , Frederic : The Evolution of LD Policy and Future Challenges , Learning Disability Quarterly , U.S.A, SPRING , 2005 , Vol. 28.Issue 2 , p. 98. 2- Holt, Louise : (DIS) A blind Children in Primary School Micro- Spaces Geographies of Inclusion and Exclusion , U.S.A , Health & Place , Jun, 2003, Vol 9 , Issue 2 , p. 119 .**

3- Glasser ,William: The Quality School ,U.S.A, Education Horizons ,Vol 78,No.2,2002,p.57.

4- Heck, Ronald :Examining The Impact of School Quality on School out comes & Improvement a value- Added Approach ,U.S.A, Educational Administration – Quarterly,Vol.36 , No. 4, Oct 2000,p.565.

المواقع الالكترونية:

١- البوابة القانونية (تشريعات)

http://www.tashreaat.com/Pages/default.aspx

شبكة قوانين الشرق

http://www.eastlaws.com